٢٠٢٦/٠٧/٠٧

## بيان من الهيئة العامة للرقابة المالية
## بشأن
## استمرار الترخيص بمزاولة بعض الأنشطة لشركة تايكون إنفستمنتس هولدنج

في إطار مباشرة الهيئة العامة للرقابة المالية لاختصاصاتها الرقابية المنصوص عليها بقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢، وحرصها على التحقق من استمرار توافر متطلبات الترخيص بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية، تود الهيئة إحاطة المتعاملين بما يلي:

إلحاقاً لبيان الهيئة العامة للرقابة المالية المنشور على شاشات الإعلانات بالبورصة المصرية بتاريخ ٢٠٢٦/٠٦/٢٢ بشأن نتائج الفحص الميداني الذي أجرته الهيئة على شركة تايكون إنفستمنتس هولدنج، وما تضمنه من نتائج، فقد استكملت الهيئة مراجعة موقف الشركة في ضوء نتائج الفحص، وما أسفرت عنه مراجعة القوائم المالية والإفصاحات الدورية والبيانات والمستندات المقدمة من الشركة، وذلك استكمالاً للإجراءات الرقابية التي باشرتها الهيئة في هذا الشأن.

وقد تبين للهيئة، من واقع أعمال الفحص ومراجعة القوائم المالية والإفصاحات الدورية، عدم توافر ما يفيد مباشرة الشركة لنشاط ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية أو نشاط الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقًا مالية أو في زيادة رؤوس أموالها، كما لم يتبين تحقيق أي إيرادات تشغيلية ناتجة عن أي من هذين النشاطين، وذلك رغم حصول الشركة على الترخيص بمزاولة هذين النشاطين منذ ١٩٩٦/٢/٢٥، واستمرار هذا الوضع وفقاً لما أسفرت عنه مراجعة القوائم المالية والإفصاحات الدورية للشركة منذ عام ٢٠١٦ وحتى تاريخه.

كما تبين للهيئة أن النشاط الفعلي الذي تباشره الشركة يقتصر على إدارة واستثمار أموالها الخاصة من خلال محفظة الأوراق المالية المملوكة لها، والتي تمثل المصدر الرئيسي لإيراداتها، البالغة ٥,٥٥٩,٦٤٨ جنيه مصري وفقا لآخر قوائم مالية سنوية عام٢٠٢٥ ولم يتوافر للهيئة خلال فترة المراجعة ما يفيد مباشرة الشركة للنشاطين المشار إليهما أو تحقيق عوائد تشغيلية ناتجة عنهما.

وقد أوضحت دراسة القيمة العادلة المعدة بمعرفة المستشار المالي المستقل، والمفصح عنها من الشركة بتاريخ ٢٠٢٦/٠٧/٠٦، إلى ما انتهت إليه الهيئة من نتائج، من حيث أن النشاط القائم للشركة يتركز في إدارة واستثمار أموالها الخاصة.

كما أسفرت أعمال الفحص عن رصد عدد من المخالفات التنظيمية الأخرى، تمثلت في بعض أوجه عدم الالتزام بقواعد حوكمة الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية، وعدم استيفاء بعض متطلبات شغل الوظائف الرئيسية بالشركة والحصول على موافقة الهيئة بشأن شاغليها، وذلك وفقاً لأحكام القرارات التنظيمية الصادرة عن الهيئة.

وفي ضوء ما تقدم، وإعمالاً لأحكام المادة (٣٠) من قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢، والمادة الخامسة من قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٧٧) لسنة ٢٠٢٤ بشأن ضوابط منح الترخيص واستمراره للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، قامت الهيئة بتاريخ ٢٠٢٦/٠٧/٠٧ بتوجيه إنذار إلى الشركة لإزالة المخالفات المشار إليها وتوفيق أوضاعها، ومن بينها ما يتعلق باستمرار الترخيص بمزاولة نشاط ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية ونشاط تأسيس الشركات والاشتراك في زيادة رؤوس أموالها، ومنحتها مهلة قدرها ثلاثون يوماً من تاريخ إخطارها بالإنذار لاتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن.

وقد تضمن الإنذار إلزام الشركة بموافاة الهيئة، خلال المهلة المشار إليها، بما يفيد إزالة المخالفات وتوفيق أوضاعها، مؤيداً بالمستندات، وذلك وفقاً للأحكام القانونية والتنظيمية المنظمة.

وفي حال انقضاء المهلة المشار إليها دون إزالة المخالفات أو توفيق أوضاع الشركة، فسوف تتخذ الهيئة الإجراءات القانونية المقررة، كلٌ في حدود الأحكام المنظمة له، بما في ذلك عرض موقف الشركة على مجلس إدارة الهيئة للنظر فيما يراه بشأن استمرار الترخيص بمزاولة نشاط ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية ونشاط تأسيس الشركات والاشتراك في زيادة رؤوس أموالها، وذلك دون إخلال بالإجراءات الرقابية الأخرى التي باشرتها الهيئة أو التي قد تتخذها في ضوء ما تسفر عنه متابعة تنفيذ الإنذار.

وتؤكد الهيئة استمرارها في مباشرة اختصاصاتها الرقابية واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للتحقق من التزام الشركات الخاضعة لإشرافها بأحكام القوانين والقرارات المنظمة، واستمرار توافر شروط الترخيص بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية، وبما يكفل حماية حقوق المتعاملين، وتعزيز سلامة وعدالة واستقرار سوق رأس المال.

وتهيب الهيئة بالمستثمرين ضرورة دراسة الإفصاحات والقوائم المالية المنشورة من الشركة بعناية قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية، كما تؤكد استمرار متابعتها لموقف الشركة واستيفائها للمتطلبات والإفصاحات اللازمة، فضلاً عن استمرار فحص التعاملات التي تمت على أسهم الشركة واتخاذ ما تراه مناسباً من إجراءات وفقاً لأحكام القوانين والقواعد المنظمة لسوق رأس المال.

**********


القرية الذكية، مبنى ١٣٦، الجيزة، مصر
الرقم البريدى : ١١٠
تليفون: ٣٥٣٤٥٣٥٠ ٢٠٢+ فاكس: ٣٥٣٧٠٠٣٦ ٢٠٢+
WWW.FRA.GOV.EG